تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة
دراسة عينة من المؤسسات بالولاية

Adopting Social Responsibility in SMEs in M'sila.
Study of a sample of institutions in M'sila.

ياسين عطالله*[1]، العيد فراحتية[2]

[1] جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر. yacine.attallah@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر. laid.ferahtia@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/06 تاريخ القبول: 2021/06/27 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة، ولأجل تحقيق ذلك قمنا باستهداف إطارات ومسيرين على مستوى الإدارة العليا والوسطى لهذه المؤسسات، حيث تحصلنا على 25 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي (نظرا لجائحة كورونا)، ومن خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الأربع (الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي، الخيري)، بغية تحقيق أهداف أصحاب المصلحة، كما أوصت الدراسة بضرورة وضع خطط واستراتيجيات واضحة لتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الاخلاقي، البعد الخيري.

تصنيفات JEL: M14.

Summary: This study aimed to identify the reality of adopting social responsibility in SMEs in M'sila, and in order to achieve this we havetargeted frames and facilitators at the level of senior and middle administration of these institutions, where we obtained 25 forms valid for statistical analysis (due to the Corona pandemic), and through our field study, we found that SMEs in M'sila adopt social responsibility in their fourdimensions (economic, legal, ethical, charitable) in order to achieve the

* المؤلف المرسل

objectives of the stakeholders, the study recommended the development of clear social responsibility plans and strategies to adopt social responsibility in the four dimensions (economic, legal, ethical, charitable) in order to achieve the objectives of the stakeholders, and this study recommended the development of clear social responsibility plans and strategies for adopting social responsibility in SMEs.

Keywords: Social responsibility, Small and medium-sized enterprises, economic dimension, legal dimension, moral dimension, charitable dimension.

JEL Classification: M14.

1. مقدمة:

في ظل ظروف المنافسة التي يعيشها العالم اليوم، توجهت معظم المؤسسات الاقتصادية إلى العمل من أجل تعظيم أرباحها وتحقيق مصلحتها الخاصة بعيدا عن الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المجتمع، مما أدى ذلك إلى فقدان ثقة المجتمع بتلك المؤسسات، وفي سبيل إعادة بناء الثقة من جديد يجب على تلك المؤسسات الاضطلاع بدورها اتجاه المجتمع من خلال المساهمة في سد احتياجاته ومتطلباته المعيشية والتنموية وإقامة مشاريع خيرية واجتماعية، وبذلك تضمن الدعم والمساندة في إنجاح أهدافها والولاء لمنتجاتها والاعتراف بوجودها؛ وكل ذلك يقع تحت ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility) أو كما يصطلح عليه اختصارا **CSR**، ولقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن فبعدما كانت تقوم على أساس التزام أخلاقي واجتماعي للمؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، أصبحت تهتم بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري والبيئة والعلاقات مع أصحاب المصلحة والمتطلبات البيئية والمجتمع المحلي.

1.1. إشكالية الدراسة

انطلاقا من تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كأداة لتحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع من جهة ولتحسين الوضع التنافسي للمؤسسات من جهة أخرى، ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هو واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بولاية المسيلة؟

2.1. فرضية الدراسة: بناء على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بغية تحقيق أهداف أصحاب المصلحة(الزبائن، المجتمع).

من خلال الفرضية الرئيسية تنبثق مجموعة من الفرضيات الفرعية هي كالتالي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الاقتصادي؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالمسيلة تعمل على تبني البعد القانوني؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الأخلاقي؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الخيري.

3.1. أهداف البحث:

- الالمام بالجانب النظري للمسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة؛
- تبيان واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة؛
- توضيح مستوى تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

4.1. منهجية البحث: بغرض استكمال هذه الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة وتحليلها وتفسير النتائج المتوصل إليها والوقوف إلى إمكانية تعميمها، كما سيتم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات، حيث تمس فقرات الاستبيان أبعاد المسؤولية الاجتماعية

2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية: ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية نتيجة لأفكار العالم الاقتصادي آدم سميث الذي يقوم على قيام المنظمات بتحقيق الأرباح من خلال تقديم أجود السلع وأفضل الخدمات للمجتمع، مع مراعاة عدم مخالفة القوانين والقواعد الأخلاقية، وتقاس الأرباح المتحققة أي تحليل (الكلفة /العائد) من الأداء الاجتماعي، وهذا يعني تعظيم الأرباح بتلبية احتياجات المجتمع، (النعمي، 2015، ص:11).

1.2. تعريف المسؤولية الاجتماعية: عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على أنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد". أما الغرفة التجارية العالمية فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها "جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن

المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا". (السكارنة،2009، ص:162)، وبعبارة أخري ولكي تكون المنظمة مسؤولة اجتماعيا يعني ليس فقط أن تقوم بالامتثال لجميع الالتزامات القانونية، وإنما الذهاب إلى أبعد وذلك من خلال زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، والبيئة، والعلاقات مع أصحاب المصلحة والمتطلبات البيئية والمجتمع المحلي.

2.2. أهمية المسؤولية الاجتماعية: للمسؤولية الاجتماعية عدة مزايا للمجتمع والدولة والمنظمة الأعمال وأهمها:

أ-بالنسبة للمؤسسة: أشارت الدراسات التي قامت بها منظمة تسخير الأعمال التجارية لصالح المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن المؤسسات التي توازن بين مصالحها ومصالح حاملي الأسهم حققت معدلات نمو ومعدلات تولي عمالة ماهرة تفوق المؤسسات الأخرى بنسبة أربعة أضعاف(مدحت محمد، 2015، ص: 43)، كما يمكن أن تساهم في تسهيل الحصول على الائتمان المصرفي خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر على قرار الائتمان للبنوك وتتضمن هذه المؤشرات مؤشر" داوجونز" للاستدامة والذي أطلق عام 1999م ويعني بترتيب المؤسسات العالمية وفقا لدرجة مراعاتها لأبعاد الاجتماعية وللاعتبارات البيئية خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي(مدحت محمد، 2015، ص: 44).

ب- **بالنسبة للدولة:** إن قيام المنظمات الأعمال بمسؤولياتها الاجتماعية سيؤدي إلى تخفيف الأعباء عنها وتجد بذلك شركاء حقيقيين يساهمون معها في التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ذلك فإن الوعي بالدور الاجتماعي يجعل الدولة أكثر رقيا في إطار تحمل التكاليف الاجتماعية المختلفة وتحصيل مستحقاتها من الرسوم والضرائب لتساهم في حل مشكلة البطالة والإنفاق على الأنشطة الضرورية لخدمة المجتمع (صالح، الزيادي، 2014، ص:14)، حيث يؤدي التزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة نسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار (بن مسعود، لحنوس، 2014،ص:4).

ج-بالنسبة للمجتمع: وذلك من خلال مايلي:

- المحافظة على التناسق الاجتماعي العام لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة عن طريق توعية وتنمية الموارد البشرية والمساهمة في الحفاظ على أخلاق وثقافة المجتمع ومكافحة الظواهر السلبية الفقر، الجهل، عدم العدالة الاجتماعية؛

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة الأعمال؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛
- تحسين التنمية السياسية والمساءلة بما يساهم في الاستقرار السياسي.

3.2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية: تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، القانوني، الانساني، الأخلاقي والبيئي، ويتركوا في بعض الحالات خاصة العمل الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة، وتستند المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى نظرية أصحاب المصلحة، التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح من حملة أسهم، شركاء، موردين، موزعين، وعملاء وأيضا العاملين، وأسرهم والبيئة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل. والجدول التالي رقم 1 يبين أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية.

الجدول01: أبعاد المسؤولية الاجتماعية وعناصرها الرئيسية والفرعية

البعد	العناصر الرئيسية	العناصر الفرعية
الاقتصادي	المنافسة العادلة	منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.
	تكنولوجيا	استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن توفيرها؛ استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.
القانوني	قوانين حماية المستهلك	عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها؛حماية الأطفال صحيا وثقافيا؛ حماية المستهلك من المواد المزورة والمزيفة.
	حماية البيئة	منع تلوث المياه والهواء والتربة؛ التخلص من المنتجات بعد استهلاكها؛ منع الاستخدام التعسفي للموارد مع صيانتها وتنميتها.

	السلامة والعدالة	منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين؛ ظروف العمل ومنع عمل الإحداث وصغار السن؛ إصابات العمل؛ التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي؛ عمل المرأة وظروفها الخاصة؛ المهاجرين وتشغيل غير القانونيين
الأخلاقي	المعايير الأخلاقية	مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك؛ مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف؛ مراعاة حقوق الإنسان
	أعراف،قيم إجتماعية	احترام العادات والتقاليد مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية
الخيري	نوعيةحياة	نوع التغذية؛ الملابس؛ الخدمات؛ النقل العام؛ الذوق العام

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال (الأعمال والمجتمع)، دار وائل للنشر، ط4، عمان، الأردن،2014، ص55.

3. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الحالي ذات أهمية بالغة في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة للتكنولوجية، وقبل التطرق لتعريفها حسب المشرع الجزائري يمكن أن نعرج على بعض التعاريف لدول متطورة كالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وتجمعات كالاتحاد الأوربي:

1.1.3.تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حيث تعرفها هيئة المشروعات الصغيرة الأمريكية على أن المشروع الصغير هو شركة يتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وتكون غير مسيطرة في مجال عملها وغالبا ما تكون صغيرة الحجم، فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين بالمقارنة بالشركات الأخرى.(عطاالله، 2019/2018، ص:81).

أما إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية فقد وضعت جملة من المعايير التي تعتمد عليها لتحديد المشروع الصغير من أجل تقديم التسهيلات والمساعدات الحكومية، وإعفائه جزئيا من الضرائب ومن بين هذه المعايير نذكر:(عطاالله، 2019/2018، ص ص:81 -82)

- استقلالية الإدارة والملكية؛
- محدودية نصيب المؤسسة من السوق؛
- ألا يزيد عدد العمال عن 250 عامل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وألا يتجاوز 1500 عامل في المؤسسات المتوسطة؛
- إجمالي الأموال المستثمرة لا يتجاوز تسعة ملايين دولار كشرط؛
- لا تزيد القيمة المضافة عن أربعة ونصف مليون دولار؛

– لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الماضيين أربعمائة وخمسين ألف دولار.

2.1.3.تعريف اليابان: عرف القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة والذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل الذي يوضحه الجدول رقم 2 التالي:(لخلف، 2004/2003، ص: 16)

الجدول02: تعريف اليابان للمؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة

القطاع	رأس المال (مليون ين)	عدد العمال
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 عامل أو أقل
مبيعات الجملة	100 أو أقل	100 عامل أو أقل
مبيعات التجزئة	50 أو أقل	50 عامل أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 عامل أوأقل

المصدر: عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص16.

حيث يرجع نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية إلى التركيبة المجتمعية وخصائصها، حيث تتميز بالرغبة في إتقان العمل، الولاء التام لرئيسه، والحرص على اكتساب الاحترام الاجتماعي من خلال المشاركة الفعالة في التنمية، بالإضافة لحب إثبات الذات. (مخيمر،عبد الفتاح، 2005، ص: 61)

3.1.3. تعريف الاتحاد الأوربي: حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد الأوربي ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002، ص:6)

- المؤسسة المصغّرة: هي مؤسسة تشغّل أقل من 10 أجراء؛
- المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغّل أقل من 50 أجيرا، وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو؛
- المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغّل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو؛
- لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير.

4.1.3.تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد مر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من المحاولات والتي كانت تحاول إعطاء مفهوم شامل وواضح لهذه المؤسسات إلا أنه كان يشوبها نوعا من النقائص، ويمكن التطرق للمرحلة الخامسة والتي عالجت

النقائص التي كانت في المراحل السابقة، وحرصا من المشرع الجزائري على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما تقوم به من أدوار على المستويين الاقتصادي والاجتماعي قام بتحديث التعريف الأخير الذي نص عليه القانون التوجيهي رقم18/01 حيث كان التعريف الجديد والذي نص عليه القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم02/17 هو: "أنه مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها: مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات والتي تشغل من عامل إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري، مع استيفائها لمعايير الاستقلالية، (عطالله، 2019/2018، ص ص: 88-89)، ويمكن أن نلخص الفروقات بين القانونين التوجيهيين في الجدول رقم3 التالي:

الجدول03: الفرق في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القانونين التوجيهين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18/01 و02/17

مؤسسة	سنوات	المعايير		
		عددعمال	رقم الأعمال*	الحصيلةالسنوية*
مصغرة	2001	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
	2017		أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
صغيرة	2001	من 10 إلى 49	أقل من200 مليون دج	أقل من100 مليون دج
	2017		أقل من400 مليون دج	أقل من200 مليون دج
متوسطة	2001	من50 إلى 250	من 200مليون إلى2مليار دج	من100إلى500مليون دج
	2018		من 400مليون إلى4ملايير دج	من200مليون إلى1 مليار دج

المصدر:من إعداد الباحثين وفقا لـ:

- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون رقم: 18/01.
- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حسب القانون رقم: 02/17.

فمن خلال الجدول نستخلص أنّ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرتكز على ثلاثة مقاييس وهم:(المستخدمون، رقم الأعمال السنوي الحصيلة السنوية، والمؤسسة المستقلة). حيث عرف المشرع هذه المصطلحات كالأتي:

- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلّقة بآخر نشاط حسابي مقفل؛
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة:** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدّته 12 شهر؛

- **المؤسسة المستقلة:** كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفقا لعدد عمالها وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو حصيلتها السنوية، تعطى الأولوية لرقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية. (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2017، ص:6)

5.1.3.تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المسيلة

عند نهاية عام 2020 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 12194مؤسسة بزيادة قدرت بـ: 2513بالمقارنة مع عام 2016 (9681 مؤسسة)، حيث قدر متوسط هذه الزيادة بـ: 628 مؤسسة كل عام، والجدول رقم4 يبين توزيع هذه المؤسسات بولاية المسيلة حسب القطاعين العام والخاص:

الجدول 04: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة

طبيعة المؤسسات صغيرة والمتوسطة	2016	2017	2018	2019	2020
مؤسسات خاصة	9569	10278	11007	11594	12080
مؤسسات عامة	112	108	111	114	114
المجموع	9681	10386	11118	11708	12194
نسبة التطور%	//	07.28	14.84	20.94	25.96

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم بالمسيلة، 2020

2.3.خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص ومميزات تميزها عن غيرها ويمكن الإشارة لأهمها:

– **الملكية المحلية:** عادة ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مملوكة لأشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكّم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي السنوية.(قويقح،2002/2001، ص:20)

– **محلية النشاط:** تكون أغلب العمليات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة جغرافية واحدة، عدا العمليات التسويقية، هذا وتستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانتشار جغرافيا في مختلف مناطق داخل الدولة الواحدة في أغلب الحالات. (نوي، 2017، ص:69.)

– **سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا،(بوخاوة،

عطوي،2003، ص:836)، لذا نجد أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمدون على مدخراتهم الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي إن اقتضت الحاجة لذلك.

– **قلة عدد العمال:** مما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمودة والعلاقة الطيبة بين العاملين في المؤسسة وكذا بين المؤسسة وعملائها، مما يجعل تقديم السلعة أو الخدمة يتم في جو يسوده نوع من الصداقة. (سليمان، عواطف،2011، ص:5)

– **سهولة وبساطة التنظيم**: ذلك من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.(بن عنتر، بلوناس، 2003، ص:421)

– **تلبية طلبات المستهلكين:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة.(قهواجي، 2018، ص: 163)

– **القابلية للإبداع والابتكار:** تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الأحيان إلى الابتكار والإبداع في منتجاتها، مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد والابتكار.

– **إحداث التوازن بين المناطق:** تعمل على احداث نوع من العدالة في التنمية الإقليمية، إذ أنها تتمكن من الانتشار في العديد من الأقاليم مما يساعد على تنمية تلك الأقاليم واستقرار السكان فيها.

– **الكفاءة والفعالية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة، وتتحقق هذه عن طريق قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين بالإضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة في الحفاظ عليها.

– **المناولة:** فهي تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى، وتمثل نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى ومؤسسات مقاولة "Sous Traitantes[**]" تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون.

3.3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة للدول ،حيث تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 99.6%من مجموع المؤسسات، وفي ألمانيا 90%، اليابان99.3% وفي أوربا 99.8%،(حسن عثمان، 2003، ص:19) ويمكن ذكر أهميتها في العناصر التالية: توفير مناصب الشغل؛ تكوين الإطارات المحلية؛ توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي؛ تقديم منتجات وخدمات جديدة؛ توفير احتياجات المشروعات الكبيرة؛ استخدام التكنولوجيا الملائمة؛ تحقيق التطور الاقتصادي؛ القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية(المرونة).

4.3.أهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تطبيق المسؤولية الاجتماعية بدأ في الشركات الكبيرة ثم انتقل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية القرن العشرين، رغم الامكانيات التي تحوزها هذه الأخيرة والتي تساعدها في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات لعل أهمها:

-إنها مرنة وقابلة للتكيف ويمكن الاستجابة بسرعة للظروف المتباينة؛

-إنها غالبا ما تكون خلاقة ومبتكرة؛

-زيادة التقارب بين المالك والهيكل التنظيمي، والتأثير السهل للثقافة التنظيمية وادخال المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل مستعرض؛

-زيادة القرب والمشاركة مع المجتمع المحلي.

4.واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة:

1.4.مجتمع وعينة الدراسة:يتكون مجتمع الدراسة من إطارات ومسيرين على مستوى الإدارة العليا والوسطى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية المسيلة، ونظرا لتعذر الوصول إلى جميع مفردات المجتمع محل الدراسة، تم اختيار عينة بطريقة عشوائية حجمها (52) مفردة، وبعد أن تم توزيع الاستمارة على هذه العينة تم استرجاع 32 استمارة، انتقي منها 25استمارة صالحة للتحليل الإحصائي وهذا العدد مقبول مقارنة بالظروف التي تم اجراء فيها العمل والمتمثلة في جائحة كورونا.

2.4.أداة الدراسة: قام الباحث بإعداد استمارة لجمع المعلومات، وقد اشتملت على قسمين، بالإضافة إلى رسالة موجهة لأفراد عينة الدراسة تؤكد أهمية الدراسة وأهدافها ويتمثل القسمان في:

القسم الأول: يتعلق بالبيانات شخصية ويتضمن البيانات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وعددها أربعة وهي: المنصب الحالي، الخبرة، المستوى التعليمي، المصلحة.

القسم الثاني: يتعلق بموضوع الدراسة المتمثل في واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة، حيث تم تصميم سلسلة من الأسئلة التي تكونت من 24 سؤالا موجهة الى موظفي المؤسسات في المصالح التالية: المدير، نائب المدير، إدارة الموارد البشرية، الإدارة والمالية، أو ما شابه ذلك، التسويق والعلاقات العامة، أو ما شابه ذلك، وقد اشتمل الاستبيان على أربعة أبعاد أساسية متمثلة في: البعد الاقتصادي؛ **البعد القانوني؛ البعد الأخلاقي؛ البعد الخيري**.

و قبل اختبار الفرضيات نحاول معرفة الآراء واتجاهات أفراد العينة، من خلال تحليل عبارات كل محور من محاور المقياس، حيث ارتبطت الفقرات بمقياس ليكرت الخماسي والذي يعبر من خلاله أفراد العينة عن مدى موافقتهم (اتجاه ورأي إيجابي لأفراد العينة) أو عدم موافقتهم (اتجاه ورأي سلبي

لأفراد العينة) لكل عبارة من عبارات المقياس؛ ولتحديد مستويات الموافقة استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي بغية التعرف على متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات المقياس ومقارنتها.
- الانحراف المعياري ويوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة فكلما اقتربت قيمته من هذا يعني تركز الإجابات حول درجة المتوسط الحسابي وعدم تشتتها.
- ترتيب العبارة من خلال أهميتها في المحور بالاعتماد على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي في المحور وعند تساوي المتوسط الحسابي بين عبارتين فإنه يأخذ بعين الاعتبار أقل قيمة للانحراف المعياري .

3.4.اختبار الثبات: لقياس مدى ثبات الاستمارة، تم حساب مقياس ألفا كونباخ(Cronbach Alpha)، لتحديد درجة ثبات الأداة، تم قياس معامل ألفا كرونبارخ لمحور وأبعاد واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنتائج مبينة في الجدول رقم 7 الموالي:

الجدول05: نتائج معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
البعد الاقتصادي	06	0,803
البعد القانوني	06	0,869
البعد الأخلاقي	06	0,734
البعد الخيري	06	0,810
محور واقع تبني المسؤولية الاجتماعية	24	0,825

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج25 V. SPSS

من الجدول أعلاه نجد بأن معاملات الثبات كلها مقبولة باعتبار أنها أكبر من القيمة (0,60)سواء بالنسبة لكل محور من المحاور أو للاستبانة ككل والذي بلغ (0,825) هذا يدل على ثبات وصلاح هذه الأداة وأنها مناسبة لأغراض البحث.

4.4.خصائص عينة الدراسة: يظهر التحليل الوصفي لعينة الدراسة انطلاقا من متغيرات المنصب الحالي، الخبرة والمستوى التعليمي والتي تظهر من خلال التكرارات والنسب المئوية في الجدول التالي:

الجدول06: التحليل الوصفي لمفردات عينة الدراسة

		التكرار	النسبة %
المنصب الحالي	مدير	11	44,0
	مسؤول (قسم/دائرة)	6	24,0
	مسير	8	32,0
الخبرة	5 سنوات فأقل	00	00

	من 6 إلى 10 سنوات	8	32,0
	11 سنة فأكثر	17	68,0
المستوى التعليمي	بكالوريا	2	8,0
	تقني	5	20,0
	ليسانس	12	48,0
	دراسات عليا	6	24,0
	المجموع	**25**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

-المنصب الحالي: يبين التحليل الإحصائي الوصفي لمفردات عينة الدراسة حسب متغير المنصب أن أغلبية عينة الدراسة في المؤسسات هم مدراء بنسبة (44%)، تليها المناصب برتبة مسير بنسبة (32%)، في حين مثلت مسؤولي الأقسام والدوائر نسبة (24%)فقط من إجمالي مفردات عينة الدراسة.

-الخبرة:من الجدول نجد بأن عينة الدراسة توزعت بين الفئة الثانية والثالثة، حيث بلغت نسبة **(32%)** من مفردات العينة لديهم خبرة تتراوح من **6** إلى **10** سنوات، في حين النسبة الأخري والتي تساوي **(68%)** لأصحاب الخبرة التي بلغت **11** سنة فأكثر؛ يمكن القول بأن المدراء والمسؤولين والمسيرين في مؤسسات الدراسة لديهم خبرة عملية كافية لإدارة مؤسساتهم،

-المستوى التعليمي: من الجدول أن أكبر نسبة هي (48%) من مفردات العينة لديهم شهادة ليسانس، تليها نسبة **(24%)** من مفردات العينة لديهم مستوى دراسات عليا، في حين أن نسبة مفردات العينة الذين لديهم دراسات عتقني هي **(20%)**، أما أقل نسبة فهي (8%) لمستوى البكالوريا، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة متطلبات العمل الإداري الذي يحتاج إلى مستوى معين من التعليم، كما أن هذه النتائج تدل على تنوع المستوى التعليمي لمفردات العينة.

5.4. تحليل محور الدراسة واختبار الفرضيات:

5.4. 1 تحليل محور الدراسة:

تم تحليل محور الدراسة باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من فقرات الاستمارة المتعلقة واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة، وتحديد قيمة t والقيمة الاحتمالية لها، وترتيب العبارة داخل البعد، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات المستجوبين والإجابة على تساؤلات البحث وهي في موضحة في الجدول التالي:

الجدول 07: نتائج تحليل إجابات أفراد العينة لعبارات واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة

الرقم	العبـــارات	متوسط حسابي	انحراف المعياري	قيمة t	قيمة (sig)	ترتيب فقرات
1	تتحمل المؤسسة مسؤولية اجتماعية منسجمة مع هدفها في تحقيق الأرباح	4,00	0,000	16,000	0,00	5
2	تعتبر المؤسسة المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة لتحقيق المنافسة الشريفة في السوق.	4,60	0,500	14,807	0,00	2
3	تقوم المؤسسة بتوفير المعلومات الكاملة للمستهلك حول طريقة استخدام المنتوج وخدمات مابعد البيع	4,04	0,351	17,321	0,00	3
4	تقوم المؤسسة بتقديم منتجات جديدة متميزة وذات جودة عالية مقارنة بالمنافسين	4,00	0,289	13,500	0,00	4
5	تقدم المؤسسة إلى زبائنها منتجات بأسعار مناسبة لجميع الفئات	4,08	0,400	7,141	0,00	1
6	تقوم المؤسسة بالتخلص من مخلفات عملياتها الإنتاجية بطريقة علمية لتجنب الضرر بالبيئة	3,68	0,476	16,000	0,00	6
	البعد الاقتصادي	4,066	0,204	26,128	0,00	
1	تلتزم المؤسسة بتوفير ظروف عمل صحية مناسبة وآمنة للعاملين	3,92	,400	11,500	0,00	2
2	تقدم المؤسسة الرعاية الصحية وخدمات الضمان الاجتماعي لجميع العاملين.	3,68	,476	7,141	0,00	5
3	تقوم المؤسسة باستغلال الموارد المتاحة برشد وعقلانية لتأمينها للأجيال القادمة.	3,96	,200	24,000	0,00	4
4	تلتزم المؤسسات بالقوانين المتعلقة بحماية البيئة	3,60	,500	6,000	0,00	6
5	تلتزم المؤسسة بالقوانين المتعلقة بحماية المستهلك	4,08	,400	13,500	0,00	1

6	تحترم المؤسسة الملكية الفكرية وتحمي إنتاج المبتكرين	3,92	,400	11,500	0,00	3
	البعد القانوني	3,860	0,257	16,689	0,00	
1	تستند ثقافة المؤسسة على الاهتمام بالمعتقدات والقيم والسلوكيات الأخلاقية للمجتمع	3,96	,351	13,668	0,00	4
2	تحرص المؤسسة على تحقيق العدالة بين العاملين في مجال التعيين والترقية	4,00	,408	12,247	0,00	3
3	تستخدم المؤسسة السلطة والمسؤولية بشكل علمي ورشيد	3,96	,455	10,559	0,00	5
4	تلتزم المؤسسة بالقوانين والتشريعات الحكومية المتعلقة بتكافؤ الفرص في التوظيف.	4,48	,586	12,629	0,00	2
5	تحرص المؤسسة على تقديم منتجات تتوافق مع معتقدات وقيم المجتمع	3,68	,557	6,107	0,00	6
6	تفصح المؤسسة عن معلوماتها المحاسبية والمالية بطريقة شفافة وصادقة	4,52	,510	14,905	0,00	1
	البعد الأخلاقي	4,100	0,288	19,053	0,00	
1	تتحمل المؤسسة مسؤولية اجتماعية منسجمة مع هدفها في تحقيق الأرباح	4,32	,627	10,524	0,00	6
2	تعتبر المؤسسة المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة لتحقيق المنافسة الشريفة في السوق.	4,48	,510	14,513	0,00	1
3	تقوم المؤسسة بتوفير المعلومات الكاملة للمستهلك حول طريقة استخدام المنتوج وخدمات ما بعد البيع	4,40	0,577	12,124	0,00	2
4	تقوم المؤسسة بتقديم منتجات جديدة متميزة وذات جودة عالية مقارنة بالمنافسين	4,32	0,476	13,863	0,00	3
5	تقدم المؤسسة إلى زبائنها منتجات بأسعار مناسبة لجميع الفئات	3,96	0,200	24,000	0,00	5

6	تقوم المؤسسة بالتخلص من مخلفات عملياتها الإنتاجية بطريقة علمية لتجنب الضرر بالبيئة	4,12	0,332	16,885	0,00	4
	البعد الخيري	4,266	0,300	21,079	0,00	
	اتجاهات أفراد العينة نحو واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة	4,073	0,193	27,709	0,00	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V 25

من خلال عرض النتائج المبينة في الجدول السابق تبين أن المتوسط الحسابي لفقرات الاستبانة ككل بلغ 4,073 والانحراف المعياري يساوي0,193 مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة موافقين على فقرات واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات محل الدراسة، وهذا حسب وجهة نظرهم، وفيما يلي تحليل وتفسير مستوى تبني أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهذا حسب ترتيبها وفقا لآراء أفراد عينة الدراسة:

أ. **البعد الخيري**: نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ 4,266 والانحراف المعياري0,300 وهذا يدل على أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعملون بها تتبنى البعد الخيري. كما نلاحظ أن الفقرة رقم 2 أي" تعتبر المؤسسة المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة لتحقيق المنافسة الشريفة في السوق." احتلت المرتبة الأولى في هذا المحور بينما احتلت الفقرة رقم 1 " تتحمل المؤسسة مسؤولية اجتماعية منسجمة مع هدفها في تحقيق الأرباح " المرتبة الأخيرة في هذا المحور.

ب. **البعد الاقتصادي:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ 4,066 والانحراف المعياري0,204، وهذا يدل على أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعملون بها تتبنى البعد الاقتصادي.كما نلاحظ أن الفقرة رقم 5 أي "تقدم المؤسسة إلى زبائنها منتجات بأسعار مناسبة لجميع الفئات " احتلت المرتبة الأولى في هذا المحور، بينما احتلت الفقرة رقم 6 أي" تقوم المؤسسة بالتخلص من مخلفات عملياتها الإنتاجية بطريقة علمية لتجنب الضرر بالبيئة " المرتبة الأخيرة في هذا المحور.

ج. **البعد الأخلاقي:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ 4,100 والانحراف المعياري0,288 وهذا يدل على أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعملون بها تتبنى البعد الاخلاقي. كما نلاحظ أن الفقرة رقم 6 أي" تفصح المؤسسة عن معلوماتها المحاسبية والمالية بطريقة شفافة وصادقة " احتلت المرتبة الأولى في هذا

المحور، بينما احتلت الفقرة رقم 5أي" تحرص المؤسسة على تقديم منتجات تتوافق مع معتقدات وقيم المجتمع " المرتبة الأخيرة في هذا المحور.

د. **البعد القانوني:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لهذا المحور بلغ 3,860 والانحراف المعياري0,257، وهذا يدل على أن معظم اتجاهات (تقييم) أفراد العينة موافقون على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعملون بها تتبنى البعد القانوني. كما نلاحظ أن الفقرة رقم5 أي" تلتزم المؤسسة بالقوانين المتعلقة بحماية المستهلك " احتلت المرتبة الأولى في هذا المحور، بينما احتلت الفقرة رقم4 أي" تلتزم المؤسسات بالقوانين المتعلقة بحماية البيئة " المرتبة الأخيرة في هذا المحور.

5.4. 2 اختبار الفرضيات:

أ. اختبار الفرضية الرئيسية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بغية تحقيق أهداف أصحاب المصلحة(الزبائن، المجتمع).

من خلال الجدول السابق رقم 07 **نجد أن** قيمة t المحسوبة 27,709 تساوي، ومستوى الدلالة يساوي 0,00 وهو أقل من 0,05، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية **أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بغية تحقيق أهداف أصحاب المصلحة(الزبائن، المجتمع).**

ب- اختبار الفرضيات الجزئية:

-الفرضية الجزئية الأولى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الاقتصادي.

من خلال الجدول السابق رقم 07 نجد أن قيمة t المحسوبة للبعد الاقتصادي بلغت 26,128 وهي أقل من قيمة t الجدولية، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الأولى أي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الاقتصادي.

-الفرضية الجزئية الثانية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد القانوني.

من خلال الجدول السابق رقم 07 نجد أن قيمة t المحسوبة للبعد القانوني بلغت 16,689وهي أقل من قيمة t الجدولية، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثانية أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد القانوني.

-الفرضية الجزئية الثالثة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد ا الأخلاقي.

من خلال الجدول السابق رقم 07 نجد أن قيمة t المحسوبة 19,053 وهي أقل من قيمة t الجدولية، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الثالثة أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد ا الأخلاقي.

-الفرضية الجزئية الرابعة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الخيري.

من خلال الجدول السابق رقم 07 نجد أن قيمة t المحسوبة 21,079 وهي أقل من قيمة t الجدولية، ومستوى الدلالة يساوي 0,000 وهو أقل من 0,05 وهذا ما يثبت صحة الفرضية الجزئية الرابعة أي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الخيري.

5.الخاتمة:

تسعى معظم المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي إلى تبني المسؤولية الاجتماعية والتي فرضتها ضغوط اقتصادية واجتماعية، وأصبحت المسؤولية الاجتماعية عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها لمواجهة تلك الانتقادات والضغوط، كما أن المسؤولية الاجتماعية تحقق عدة مزايا للمؤسسة والمجتمع والدولة، ومن خلال دراستنا لـ" تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة"، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج و قدمنا توصيات وهي فيما يلي:

1.5.النتائج:

- يتمحور مفهوم المسؤولية الاجتماعية على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحمل مسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح (العمال، الزبائن، المجتمع)، كما أنها أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي للمجتمع، لذلك تتبناها المؤسسات في رسالتها ورؤيتها الاستراتيجية
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تتبنى المسؤولية الاجتماعية بغية تحقيق أهداف أصحاب المصلحة من (عمال، زبائن، موردون، حكومة أو غيرهم).
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولية الاجتماعية أداة فعالة لتحقيق المنافسة الشريفة في السوق، كما تقوم بتقديم منتجات جديدة متميزة وذات جودة عالية مقارنة بالمنافسين، وفي نفس الوقت تعمل على التخلص من مخلفات بطرق علمية مدروسة
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد القانوني للمسؤولية الاجتماعية، حيث تلتزم المؤسسات بجميع القوانين خاصة ما تعلق منها بحماية المستهلك وحماية البيئة.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الاخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، حيث تستند ثقافة المؤسسة على الاهتمام بالمعتقدات والقيم والسلوكيات الأخلاقية للمجتمع.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمسيلة تعمل على تبني البعد الخيري للمسؤولية الاجتماعية، ويتجلى ذلك في تقديم منتجات جديدة متميزة وذات جودة عالية مقارنة بالمنافسين، والتخلص من مخلفات عملياتها الإنتاجية بطريقة علمية لتجنب الضرر بالبيئة.

2.5. الاقتراحات:

بناء على نتائج الدراسة يمكن رفع الاقتراحات التالية:

- ضرورة وضع استراتيجيات واضحة لتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدريب الموارد البشرية على سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة؛
- ضرورة تشكيل فرق عمل من جميع الأطراف ذات المصلحة(عمال، زبائن، مجتمع،..) لتنسيق الجهود فيما يخص تطبيق المسؤولية الاجتماعية وجعلها أكثر فعالية على أرض الواقع؛
- إيجاد آليات عملية لتنسيق بين المؤسسات في مجال المسؤولية الاجتماعية؛
- العمل على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين القطاع العام والخاص وأفراد المجتمع.
- الاستفادة من الخبرات الدولية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

6.قائمة المراجع:

- رابح خوني، رقية حساني،(2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، دار إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- السكارنة بلال خلف، (2009)، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح، (2005)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- مدحت محمد أبو نصر،(2015)، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنظمات، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- عثمان لخلف، (2004)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عطاالله ياسين، (2019)، الآليات والأدوات الموجهة لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- فاتن أمين النعمي، (2015)، المسؤولية الاجتماعية وأثرها على تكلفة رأس المال، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.
- نادية قويقح، (2002)، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلو م التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- نوي نور الدين، (2017)، محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة لعينة من المؤسسات، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- أمينة قهواجي، (2018)، آليات تطوير وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل القانون 17-02، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد3، جامعة المسيلة، الجزائر.
- صالح عبد رضا، صباح حسين الزيادي، (2014)، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز السمعة التنظيمية المدركة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد1، مجلد16، فلسطين.
- عطاالله ياسين، (2018)، تقييم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة بالمؤسسات بالمسيلة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد35، المجلد1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- اسماعيل بوخاوة، عبد القادر عطوي، (2003)، التجربة التنموية في الجزائر واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- بن مسعود نصر الدين، محمد لحنوس،(2014)، واقع وأهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المنظمة الأعمال الاقتصادية، الملتقى الدولي الثالث "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية"، جامعة بشار، الجزائر، 2014.
- عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، (2003)، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، ملتقى دولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر.
- عثمان حسن عثمان، (2003)، مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف، الجزائر.
- ناصرسليمان، محسنعواطف،(2011)،تمويلالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةبالصيغالمصرفيةالإسلامية،الملتقىالدوليالأولحول الاقتصادالإسلامي،الواقعورهاناتالمستقبل،معهدالعلومالاقتصاديةالتجاريةوعلومالتسيير،المركزالجامعيغرداية، الجزائر.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2002)، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الدورة العامة العشرون في جوان، الجزائر.
- القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (2017)، حسب القانون رقم: 02/17، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02. الجزائر